نحو مقاربة تنموية مشتركة للتعاون بين الأقاليم: دراسة حالتي سوق أهراس الجزائرية وساقية سيدي يوسف التونسية بعد 2011

نذيرة بوقبس
أستاذة محاضرة (ب)، المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة
bnadira@gmail.com

ملخص:

يعتبر التعاون بين الأقاليم من أهم المواضيع التي نالت اهتمام دول المغرب العربي بعد سنة 2011 مع موجة الإصلاحات السياسية-الاقتصادية التي عرفتها، وقد شكلت جدلا كبيرا سواء على المستوى النظري أو الميداني خاصة بالمناطق الحدودية وما تشهده من تفاقم واستمرار للمشاكل التنموية بها، وخير مثال على ذلك حالتي الدراسة والمتمثلة في الحدود الجزائرية التونسية، حيث تعاني هذه المناطق من مشاكل عديدة مما جعلها مناطق مهمشة ذات تنمية متدهورة. تمثل مراجعة الاستراتيجيات التنموية أهم الحلول المقترحة لهذا الموضوع وذلك من خلال طرح مقاربة تنموية مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة، شرط ارتباطها أساسا بتنمية الأقاليم وبعيدا في إدارتها وتسييرها عن الأسلوب المركزي الذي من عيوبه تعميم الحلول المختلفة من منطقة لأخرى ومن إقليم لآخر. تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة المفاهيم التنموية الحدودية المشتركة، وذلك باقتراح مقاربة مرتبطة بتجاوز التنمية وفق توجهات مستقبلية إلى تنمية محلية مرتبطة بالإقليمين حالتي الدراسة والمتمثلين في كل من ولاية سوق أهراس الجزائرية وبلدية ساقية سيدي يوسف التونسية.

الكلمات المفتاحية: تنمية الأقاليم، الحلول المشتركة، سوق أهراس، ساقية سيدي يوسف، الواقع والتحديات.

Abstract:

Regional cooperation is one of the most important issues that aroused the interest of the Arab Maghreb countries after 2011 with the wave of known political and economic reforms. This last point has been debated at the theoretical and field level, mainly in border areas where the problems related to the deterioration in the development in these areas is persisting. A good example of this is the Algerian-Tunisian border, the two case studies. These areas suffer from many problems that lead to their marginalization characterized by a deterioration of their development. Hence, the review of the developmental strategies is among the most important solutions suggested for this issue which is based on introducing a common approach of development for achieving sustainable development. This latter is related and concerned with the development of regions far from centralized management method, and thus, avoiding its drawbacks in generalizing the different solutions from one region to another.

Keywords: Development of Regions, Common Solutions, Souk Ahras, Saqiet Sidi Youssef, Reality and Challenges.

مقدمة:

تشهد منطقة المغرب العربي في الوقت الراهن تحولات عميقة وسريعة خصت العديد من الميادين اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية، انعكست على العلاقات مع الدول سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو، في ظل اعتبار أن موضوع التنمية المستدامة الذي نال الاهتمام الكبير سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الدول، حيث سعت لتحقيقه من خلال العديد من السياسات والاستراتيجيات، والبرامج التنموية المشتركة أهمها التعاون الإقليمي بين الدول المغاربية، بتحريك عجلة التنمية في مناطقها الحدودية، خاصة بعد موجة الإصلاحات السياسية التي تعرفتها المنطقة بعد 2011.

يظهر التوجه نحو تنمية مستدامة مشتركة حسب بناء هذه الدراسة فيما يربط الجزائر وتونس من علاقات وطيدة تتحكم فيها عدة عوامل أهمها القرب الجغرافي، والإرث التاريخي، والعامل البشري والمتمثل في الموروث الثقافي خاصة في المناطق الحدودية لها. حيث تقع جغرافيا جمهورية تونس شرق الجزائر يفصلهما شريط حدودي يمتد على طول 1010 كم، وتمثل في هذا البحث حالتي الدراسة ولاية سوق أهراس الجزائرية وبلدية ساقية سيدي يوسف التونسية منطقتين حدوديتين متجاورتين على هذا الشريط الحدودي، لهما عوامل وخصائص مشتركة وربما مؤهلات تدفع إلى البحث عن مقاربات تنموية مشتركة مستدامة حدودية بتوفر إرادة سياسية حقيقية من البلدين في إطار إقليمي، قصد تحقيق التنمية إضافة إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان هذه المناطق والوصول إلى العدالة الاجتماعية كما هو الحال مع باقي المناطق غير الحدودية.

تم اختيارها بلدية ساقية سيدي يوسف التونسية كموضوع دراسة في هذا البحث بسبب الروابط والعلاقات التاريخية الجد وطيدة التي تربطها بالجزائر، خاصة بعد أحداث 8 فيفري 1958 التي قام بها العدوان الفرنسي ضد الثورة الجزائرية وذلك بقصف وشن هجمات وحشية عن طريق طائراتها لقرية ساقية سيدي يوسف آن ذاك والتي راح ضحيتها عشرات الأبرياء من المدنيين العزل جزائريين وتونسيين. حيث كانت هذه القرية بمثابة معبر يستعمله المجاهدين للتزود بالأسلحة والمؤونة كما كانت بمثابة قاعدة لوحدات جيش التحرير الوطني للناحية الشرقية استخدمها لعلاج واستقبال الجرحى وضحايا الحرب، ومن خلال هذه الحوادث تعززت الروابط بين الشعبين الجزائري والتونسي.

يثير إذن موضوع التنمية المستدامة في الجزائر وتونس من جهة أخرى بعد سنة 2011، إشكالات عديدة على مستوى النقاش الأكاديمي وعلى مستوى الواقع الميداني في كلا البلدين، نتيجة الخيارات الاستراتيجية للسلطات العمومية، ورغبة الدولتين في أن تكون منظم وليست موجه للعملية التنموية، من خلال أن التراجع المستمر لاحتياطات النفط والغاز، وتراجع الأسعار سينعكس سلبا على واقع التنمية خاصة في ظل التهديدات والأخطار التي تعرفها المنطقة وتراجع السياحة في تونس بشكل كبير.

فالفترة للزمنية للدراسة جاءت بالتركيز على مرحلة ما بعد 2011 حيث عرفت تونس تحولا جذريا في النظام السياسي القائم والذي انعكس على الجانب التنموي لها، أما الجزائر يعتبر المخطط الخماسي 2010-2014 بالأكثر طموحا (حيث التحول من المخططات إلى برامج الرئيس) إذا ما قورن بالمخططات والبرامج الرئاسية السابقة في تاريخ الجزائر والذي رصد له ميزانية بلغت 286 مليار دولار، وفق مقاربة تنموية مرتبطة بالتنمية المستدامة.

تتمحور إشكالية الدراسة وفق صياغة للأهداف المرجوة من البحث، حيث أن المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس وبالتحديد حالتي الدراسة: ولاية سوق أهراس الجزائرية وبلدية ساقية سيدي يوسف التونسية، باعتبارهما مناطق مهمشة تعكس واقع تنموي متدبدب ومن هذا المنطلق تطرح الإشكالية كما يلي: هل يمكن تنمية الأقاليم الحدودية وفق مقاربة تنموية مشتركة بين الدولتين الجزائرية والتونسية بعيدا عن التقسيمات الإدارية والسياسية المعمول بها، بإتباع عدد من الخيارات التنموية أهمها: خلق تنمية مستدامة تكون بمبادرات محلية وبإتباع أسلوب اللامركزي في التسيير الإداري للمناطق.

يشمل هذا الموضوع توجهين نظريين هما: الأول يتمثل في مراجعة المفاهيم والمقاربات المفسرة للتنمية المحلية والحوكمة المحلية، والثاني هو اقتراح مقاربة تنموية مشتركة مرتبطة بتجاوز الطرح التقليدي إلى طرح مغاير جديد مرتبط بتنمية الأقاليم، والتي لا ترتبط بتقسيم إداري وإنما بقطاعات تنموية مترابطة من حيث الاعتماد المتبادل. إذن تبرز الحاجة لآليات جديدة لتحقيق الحكم الراشد المحلي من خلال تفعيل الدور الحقيقي للمجتمع المدني في النشاط التنموي، لتوفر مقاربة جديدة والمتمثلة في تنمية الأقاليم خاصة الحدودية بين الجزائر وتونس والتي تعرف استمرار للمشاكل المطروحة، وإلى اقتراح بدائل لصانع القرار في البلدين تمكن من تحقيق تنمية مستدامة بين حالتي الدراسة تتعدى الطرح القائم على اعتبار التنمية المستدامة هو قرار مركزي.

تقوم منهجية الدراسة على مراجعة تفسير مفهوم التنمية المستدامة من خلال المعايير والمؤشرات الاقتصادية السابقة لواقع التنمية في كل من ولاية سوق أهراس الجزائرية وبلدية ساقية سيدي يوسف التونسية بالتركيز على الاستراتيجيات التنموية المشتركة بينهما وفق مقاربة مقترحة جديدة.

تكون المقاربة المنهجية وفق تحليل قائم على التحليل من الكل إلى الجزء، بدراسة واقع التنمية المستدامة في المناطق الحدودية الجزائرية وهذا عمل وجهد كبير للإلمام به تقوم به الدولة والجامعات والمعاهد المختصة لأنه قائم على دراسة التحول من التخطيط إلى البرمجة، حيث تكون دراسة حالة أو حالتين للتنمية وواقعها كما هو الحال بالنسبة لهذه الدراسة.

المحور الأول: المفهوم والمقاربات المفسرة لتنمية الأقاليم: إطار نظري

تكمن أهمية توضيح المفهوم أنه خطوة أساسية للاستخدام في أي دراسة بطريقة علمية دقيقة، لأنّه في حالة غياب ذلك يكون الاستخدام لها مبهم وغامض ومن ثم تكون كل الدراسات المبنية عليها غير فعالة ونتائجها عامة، ومن هذا المنطلق كان من الضروري ضبط المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بشكل مباشر بهذه الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

1. **مفهوم التنمية:** تعرف كلمة التنمية لغة من نما بمعنى ينمو نموا تنمية من علا وارتقى، حيث هناك توافق لغوي بأنها حالة ديناميكية من التغير والتحول إلى الأحسن (تطور ديناميكي)، كما تعرف بأنها عملية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات(مأمون محمد أحمد نور 1433هـ، ص. 57) حيث ظهر الاستعمال الحقيقي والميداني للمفهوم بعد الحرب العالمية الثانية رغم قدم فكرة التنمية بداية في علم الاقتصاد، وعرفت بأنها "عملية الخروج من التخلف انطلاقا من النمو ويكون ذلك ببدل الجهد الكافي في ميدان الاستثمار" (Thierry Montalieu2001.p71) باعتبار أن التنمية هي عملية اقتصادية بمخرجاتها بالأساس.

كما تعرف بأنها :"حركة المجتمع بكل قطاعاته نحو أهداف مجددة وواضحة ترتبط بشروط التقدم والرقي الإنساني" (صفوح الأخرس 1985، ص.ص.33-67) من منطلق أنها تقضي على التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع معين مع ما يستتبعه من نتائج إيجابية وتغييرات أساسية في حياة الفرد والمجتمع على جميع الأصعدة(عادل خليفة 1996، ص.141) . وبالتالي هناك إجماع حول الأهداف ولكن الأساليب تختلف.

ظهر في السنوات الأخيرة إجماع أكاديمي لتبني مفهوم عريض للتنمية منذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في 1994، يتعدى البعد الاقتصادي له إلى التوسيع نحو الحريات السياسية الثقافية والعدالة الاجتماعية، فعملية التنمية هي عملية شاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم.(حساني حسن 2016، ص.ص.1-15) و تكون هذه العملية السياسية-الاقتصادية مرتكزة على الفرد أين يكون الإنسان هو هدفها وصانعها ووسيلتها لتحقيق منافعه حاضرا ومستقبلا (محمد طسطاس2008، ص.8)' فالمفهوم في تطور مستمر من حيث المواضيع وأساليب البحث فيه.

يمكن استنتاج مما سبق أن التعاريف تصنف وفق منطلقات وأهداف، ومن ثم يعرف مفهوم التنمية إجرائيا بأنه الاستغلال الأمثل والعقلاني لمختلف الموارد الخاصة بمنطقة معينة، بهدف تحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعها، من خلال المشاركة الإيجابية للمجتمع.

يكمن الفرق بين التنمية والنمو في أن الأولى عملية تنموية مستمرة موجهة تقوم بها الدولة وفق مخططات وبرامج، أما مفهوم النمو يكون تلقائي إما كيفي أو مادي ويمكن قياسه بدقة عكس التنمية التي يكون قياسها تقريبي فقط، كما أن النمو يتوقف عند مرحلة معينة عكس التنمية التي تكون مستمرة من منطلق عملية اتصالية بين الإعداد والتخطيط للمراحل.

2.أنواع التنمية: يصنف مفهوم التنمية وفق معايير ومؤشرات والمجالات والقطاعات التي تستهدفها، إذ ارتبط المفهوم بالعديد من المفاهيم والتخصصات كالاقتصاد والتخطيط وعلم الاجتماع وعلم السياسة، وهذا ما أدى إلى تقسيمه إلى العديد من الأصناف أهمها ما يلي:

أ.التنمية المستدامة: تعددت التفاسير التي أطلقت على مفهوم التنمية المستدامة حيث أطلق عليها مثلا بالتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الإيكولوجية (العايب عبد الرحمان2011، ص.5)، كما عرفت بأنها: "عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم، وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها"(خالد مصطفى قاسم 2007، ص.58)، وتتمثل المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة من أنها محددة بمؤشرات التنمية البشرية سواء المتعلقة بالتعليم أو بالصحة أو بالبيئة (التقارير السنوية حول التنمية البشرية من قبل منظمة لأمم المتحدة) في أنها عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجب اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد، وهي عملية مستمرة ومتصاعدة تطبق على المدى الطويل تعبيرا عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها(مأمون محمد أحمد نور 1433هـ، ص. 58). وبالتالي فهي عملية اتصالية مستمرة طويلة المدى.

يعرف مفهوم التنمية المستدامة مما سبق بأنها الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية بطريقة تضمن تلبية حاجيات أفراد المجتمع في الوقت الراهن، مع مراعاة متطلبات الأجيال القادمة، وذلك عن طريق حماية البيئة وعدم تلويثها وتحقيق التوازن بينها وبين أفراد المجتمع من جهة وبين الطبيعة من جهة أخرى.

ب.التنمية الاقتصادية: يعتبر مصطلح التنمية الاقتصادية من المصطلحات المتداولة في دول العالم وخاصة الدول السائرة في طريق التقدم، حيث يعرف بأنه: "عملية تفاعلية يزداد من خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية معينة" (صالحي صالح2006، ص.88)، فهي زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني باستخدام الموارد المتوفرة لهدف القضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي، عن طريق إحداث تغييرات تحمل بين طياتها تحسينات مثل رفع مستوى الإنتاج والحد من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، إضافة إلى تخفيض نسبة البطالة ورفع مستوى نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني.

ج.التنمية الاجتماعية: تتمثل التنمية الاجتماعية في تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات من خلال استغلال طاقاتها بما يتناسب مع عاداتها وتقاليدها. بالحفاظ على خصائص، وقيم الأفراد والمجتمع على حد سواء وموروثهما الثقافي والحضاري.

د.التنمية السياسية: تعرف بأنها الاستراتيجيات التنموية التي تستعملها الدول للنهوض بسياساتها داخلية كانت أو خارجية، مع تعزيز إمكانياتها وطاقاتها لمواجهة الضعف السياسي للدولة. كما أنها ترتبط بثقافة المشاركة والانتخاب والتنشئة السياسية لإبراز الرأي في القرارات المهمة سواء لأفراد المجتمع أو الدولة.

هـ.التنمية المحلية: تفسر على أنها تغيير إيجابي لنوعية الحياة وتعرف بأنها "تغير اجتماعي موجه على المدى الطويل، وتشمل أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية" (غربي أحمد 2010، ص.3)إضافة للأبعاد الثقافية. إذ تقوم التنمية المحلية أساسا على مبدأ التكامل بين المدينة والريف وبين المؤهلات المادية والبشرية، من خلال تعزيز التعاون المحلي بين أفراد المجتمع من جهة ومشاركتهم مع الهيئات الفاعلة من جهة أخرى.

3.المقاربات المفسرة للتنمية: تختلف المقاربات المفسرة للتنمية باختلاف ميادين الاستعمال وبالتالي جاءت وفق منطلقات وأهداف، إذن تربط أنواع التنمية بالأهداف المرجوة منها.

أ.ماهية المركزية واللامركزية: بعد التطرق للمقاربات المفسرة للتنمية وفق مقاربة نظرية سابقا، سيكون التوجه نحو التركيز على مفهوم المركزية من خلال ما يلي:

- **المقاربة الاشتراكية في تفسير المركزية واللامركزية:** تركز هذه المقاربة على الدولة في تحقيق التنمية وذلك من خلال إتباع نظام إداري إما مركزي أو لامركزي من منظور تسيير الجماعات المحلية للواقع التنموي والذي يمكن تعريفهما كما يلي:

المركزية: هي أسلوب إداري قائم على أساس تركيز القرار المرتبط بالتنمية بيد سلطة واحدة. من منطلق أن الدولة تهيكل المجتمع اجتماعيا و اقتصاديا.

اللامركزية: تعرف بأنها: "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري داخل الدولة يتم بموجبه توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة" (جعفر أنس قاسم 1993، ص.18).هذا الأسلوب هو التوجه لكل من الجزائر وتونس في المرحلة الراهنة.

كما تتجسد اللامركزية عندما يخول القانون لتنظيم منتخب محليا سلطة اتخاذ القرار الكلي أو الجزئي لتدبير الشأن المحلي (عبيد لخضر1986، ص08). أين العمل الجواري هو الأقرب لحل مشاكل الموطنين.

فاللامركزية هي أسلوب إداري قائم على إعطاء مرونة أكثر للجماعات المحلية الولاية والبلدية في العملية التنموية من منطلق أن المشاكل تختلف من منطقة لأخرى (أقلمة الحلول بمعنى تكون الحلول ببعد إقليمي).

- **المقاربة الليبرالية (الفاعل الحكومي وغير الحكومي)** تركز هذه المقاربة على الفرد في تحقيق التنمية عوض الدولة، فالعملية التنموية هي عملية سياسية- اقتصادية، حيث يكون دور الفرد هو جوهر التحليل فيها عكس المقاربة الاشتراكية التي تركز على مفهوم التنمية من خلال المجتمع. وبالتالي بعد تبني الدولتين للنمطين تونس منذ استقلالها سنة1956، والجزائر منذ سنة 1989 بموجب الدستور، وهو ما يبين أن التوجه نحو المزيد من اللامركزية في التسيير.

4.مفهوم التعاون بين الأقاليم:

يقصد بمصطلح التعاون بين الأقاليم التعاملات البينية بين الأقاليم المتقاربة جغرافيا كما هو الحال بالنسبة لحالتي الدراسة، وهو مفهوم مركب من كلمتين يمكن شرحهما كما يلي:

أ.التعاون: يتمثل في مجموع المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو عدة أطراف كأن يكونوا مجموعة أشخاص أو دول، أو مؤسسات بهدف العمل المشترك على نحو يتجه لتحقيق أفضليات مشتركة ويزيد من درجة الأمن لدى عدة أطراف، لا يشترط أن يكونوا متقاربين مكانيا أو جغرافيا (شامي دبيان وآخرون 1990، ص.136) . يعتبر تعامل ظرفي لا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية، وأهدافه مجردة.

ب.الإقليم: تعني إضافة كلمة إقليم للتعاون تحديد النطاق المكاني للتعاون، حيث يعرف الإقليم بأنه حيز مكاني متكامل من الدولة، له تخصصه الإنتاجي وروابطه الداخلية والخارجية الوثيقة، يتمتع بالتخصص بأنواع معينة من المنتجات والخدمات بمعنى تكون له وظيفة اقتصادية أساسية. وكذلك يكون متكامل بمعنى يكون هناك ترابط في مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والأساسية مع وجود هيئات معينة تعنى بإدارة المجتمع (علي محمد دياب 2012، ص.ص.457- 458). وبالتالي وفق هذا التعريف فالإقليم هو حيز جغرافي محدد بقطاعات ومجالات إنتاجية.

بمعنى أن الإقليم هو جزء من سطح الأرض يتميز بالتجانس والوحدة والترابط بين مكوناته، أو بمعنى آخر هو حيز جغرافي له خصائص طبيعية واقتصادية واجتماعية وتاريخية معينة، وهو يتجاوز كل أنواع التقسيمات الإدارية أو السياسية المعتمدة من الدولة.

وهذا ما يفسر دراسة حالتي ولاية سوق أهراس الجزائرية وبلدية ساقية سيدي يوسف التونسية، رغم عدم التجانس في تقسيمهما الإداري (ولاية، بلدية) لأن الهدف الأول من هذا البحث هو ليس المقارنة في حد ذاتها بل تجاوز المفهوم التقليدي للإقليم المرتبط بالحيز الجغرافي فقط، والتوجه نحو التعاون والتكامل بين الأقاليم بخلق تنمية مشتركة.

بعدما تم تحديد الأسس النظرية للمراجعة والمرتبطة بمفهوم التنمية المشتركة الإقليمية والتي جاءت تتعدى الطرح القديم والمتمثل في أنها مرتبطة بالدولة، إلى طرح مغاير أن المزيد من الحوكمة المحلية والتنمية

المستدامة تكون بعيدا عن التخطيط أو البرمجة، إلى استراتيجيات مرتبطة بالواقع المعاش أين التعاون بين الأقاليم محدد بأقلمة الحلول من الواقع ولا تحتاج إلى مرجعية نظرية. ومن ثم المراجعة النظرية السابقة تجعل من مفهوم التنمية المستدامة في هذه الدراسة محدد بتنمية الأقاليم كمفهوم مركب يشمل ميادين وأقاليم متعددة.

المحور الثاني: واقع التنمية في حالتي الدراسة والتحديات:

تعتبر تنمية المناطق الحدودية ضرورة حتمية ليس فقط على مستوى داخلي للجزائر بل إلى المستوى الإقليمي والدولي، ومن هذا المنطلق كانت ضرورة تشخيص الوضع القائم لحالتي الدراسة قصد معرفة مؤهلات ومعوقات التنمية فيها، بمعنى معرفة نقاط الضعف والقوة التي تميز هذه المناطق والتي يكون من خلالها تحديد استراتيجيات تنموية مناسبة لطاقاتها.

ا.تشخيص الوضع القائم لحالة الدراسة ولاية "سوق أهراس": يتطلب معرفة واقع ولاية سوق أهراس تحديد الإطار الجغرافي لها من خلال تقييم وتشخيص الجانبين الطبيعي والبشري مع تقييم وضع التنمية فيها، حيث جاءت محاور هذه الدراسة وفق منهجية قائمة على العناصر التالية:

1.موقع ولاية سوق أهراس:

تقع ولاية سوق أهراس شمال شرق الجزائر كما يبينه الشكل رقم (01) على امتدا د مساحة تقدر بـ 4359 كم^2، يحدها شمالا ولايتي: الطارف وقالمة، وغربا ولاية أم البواقي أما جنوب ولاية تبسة، أما شرقا الجمهورية التونسية على امتداد شريط حدودي يقدر طوله بحوالي90 كم (محمد طسطاس 2008، ص.25). تضم 10دوائر و26 بلدية كما يبينه الشكل رقم (02).

يمثل الطريق الوطني رقم (06) الذي يخترقها من الشمال الغربي نحو الجنوب الغربي حلقة وصل بين ولاية عنابة شمالا والتي تعتبر من أكبر الأقطاب الصناعية والتنموية في الجزائر بمرافقها الهامة مثل (مينائها، ومطارها، احتوائها على مناطق صناعية هامة كمصنعي الحديد والفوسفات)، وولاية تبسة جنوبا والتي تمثل قطبا منجميا أهمها الحديد والفوسفات.

يمثل الطريق الوطني رقم (01) الذي يخترقها من الشرق نحو الغرب حلقة وصل بين الولاية والجمهورية التونسية.

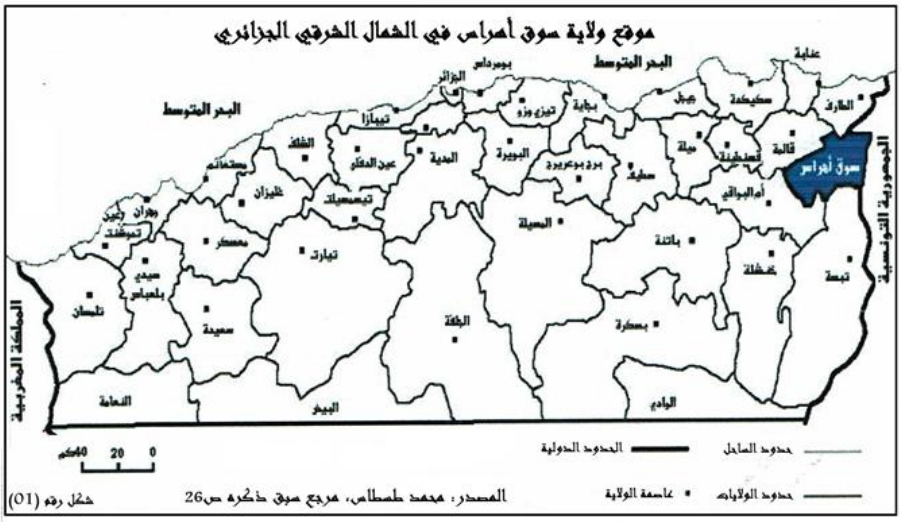

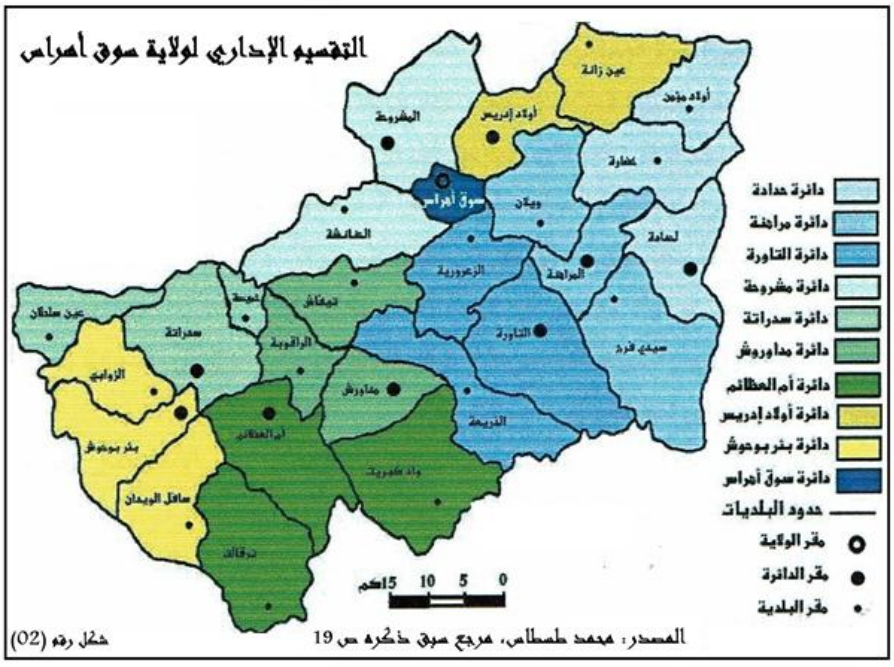

يتبين مما سبق ما يلي:

- تحتل ولاية سوق أهراس موقعا استراتيجيا في الشمال الشرقي الجزائري وهي من أهم الولايات الحدودية تمثل محاور طرقها حلقة وصل بين ولايات الشمال والجنوب والشرق والغرب من جهة وبينها وبين الجمهورية التونسية من جهة أخرى.

- تجاورها ولاية عنابة شمالا التي تمثل قطب صناعي مهم بالجزائر (مصنعي الحديد والفوسفات)، وولاية تبسة جنوبا كقطب منجمي مهم (الحديد والفوسفات).
- يمكن القول من هذا المنطلق أن كل هذه المؤهلات يمكن أن يكون لها دور ديناميكي تنموي في التعاون الإقليمي الدولي بين الجزائر وتونس.

2.الوسط الطبيعي لولاية سوق أهراس

يقسم الوسط الطبيعي لولاية سوق أهراس إلى ثلاث مجموعات تضاريسية كبرى كما يبينه الشكل رقم (03) هي:

أ.مناطق جبلية تلية: تبلغ مساحتها 217790 هكتار أي ما يعادل 49.95% من إجمالي مساحة الولاية(محمد طسطاس 2008، ص.ص.34-35)، تتكون من جبال مجردة الغابية وجبال سوق أهراس و ماهوتة، وهي تمثل امتداد للسلسلة الجبلية التلية والنوميدية شرقا، حيث تغطي هذه المنطقة شمال الولاية وتمتد امتدادا واسعا نحو الشرق والوسط فهي بذلك تشمل ثلاث بلديات تقع في شمال الولاية متاخمة للشريط الحدودي الجزائري التونسي. وتغطي هذه المناطق غابات كثيفة وشاسعة من أهم أشجارها البلوط الفليني والزان.

ب.منطقة الهضاب العليا الزراعية: تسمى كذلك بالسهول العليا تبلغ مساحتها 149600 هكتار أي ما يعادل 34.32% من إجمالي مساحة الولاية (محمد طسطاس 2008، ص.37)، وتتمثل في سهول أم العظام شبه الجافة وسهول سدراتة شبه الجافة، وتغطي هذه المنطقة جنوب غرب الولاية وتمتد إلى وسطها. يسود فيها النشاط الزراعي حيث تزرع أغلب أراضيه بالحبوب.

ج.منطقة الهضاب العليا الرعوية: تسمى كذلك بالأحواض الداخلية، تبلغ مساحتها 68575 هكتار أي ما يعادل 15.73% من إجمالي مساحة الولاية، تغطي الجزء الجنوبي الغربي للولاية المتاخم للحدود الجزائرية التونسية.

تتميز هذه المنطقة بمردودية زراعية ضعيفة والسبب الرئيسي فيها هو المناخ غير الملائم لهذا النشاط، ما أكسبه الطابع الرعوي لكن الاستغلال المفرط وغير الرشيد له من طرف الإنسان أدى إلى تدهور مراعيه بما فيها مراعي شاسعة للحلفاء. (محمد طسطاس 2008، ص.38)

المصدر: محمد طسطاس، مرجع سبق ذكره، ص 34

شكل رقم (03)

يتبين مما سبق ذكره ما يلي:

- تنوع الوسط الطبيعي لولاية سوق أهراس فهو مزيج يغلب عليه الطابع الجبلي الذي تكسوه غابات كثيفة، إلى هضاب زراعية تستغل في زراعة الحبوب وأخرى رعوية هي في طريق التدهور والزوال بسبب تهميشها والاستغلال غير الرشيد لها.
- صعوبة الوسط الطبيعي الشرقي للولاية المتاخم للحدود التونسية فهو وسط جبلي ورعوي لكن رغم هذا يمكن تنميته إذا تم تثمينه بتوجيه مشاريع تنموية مناسبة له اقتصادية كانت أو اجتماعية.

3.السكان في ولاية سوق أهراس

بلغ عدد سكان ولاية سوق أهراس 438127 نسمة سنة 2008بمعدل نمو 1.8 % بسيادة فئة الشباب التي مثلت أكبر نسبة من إجمالي سكانها، بلغ فيها عدد السكان التي تقل أعمارهم عن 45 سنة 79%. (التعداد العام للسكان والسكن 2008)

بلغت الكثافة السكانية في ولاية سوق أهراس 101 نسمة/ كم^2، لكن توزيعها كان غير متوازن بين مجالاتها وذلك حسب اختلاف مكوناتها، حيث توزعت الكثافات المرتفعة بالمناطق الشمالية للولاية ذات الطابع الجبلي، بينما المنخفضة منها توزعت بالمناطق الجنوبية والغربية (الهضاب العليا الزراعية- الهضاب العليا الرعوية) (محمد طسطاس 2008، ص.95).

كما يتوزع سكان الولاية بشكل غير متوازن عبر مختلف مناطقها، حيث بلغ عدده في المناطق الحضرية 298886 نسمة (التعداد العام للسكان والسكن 2008) ما يعادل 68.21% من إجمالي سكان الولاية، وهي نسبة عالية يمكن تفسيرها بتركز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق، إضافة إلى توفرها على بنية تحتية لا بأس بها كوقوعها على محاور الطرق الكبرى وتوفر المواصلات ومختلف التجهيزات بها.

بلغ من جهة أخرى عدد سكان المناطق الريفية 139241 نسمة (التعداد العام للسكان والسكن 2008) ما يعادل31.78% من إجمالي سكان الولاية، وهي نسبة ضعيفة تدل على تهميش هذه المناطق وعدم الاهتمام بتنميتها بمعنى عدم استفادتها من المشاريع الإنمائية اقتصادية كانت أو اجتماعية مما جعلها مناطق طاردة للسكان.

يتبين مما سبق عدم التوازن في توزيع السكان بين مختلف مناطق الولاية، حيث يزيد تركزه بشكل كبير في المناطق الحضرية المستفيدة من المشاريع التنموية اقتصادية كانت أو اجتماعية، في حين ينقص تركزه بالمناطق الريفية المهمشة تنمويا. هذا ما يتطلب تركيز الاهتمام بمشاريع التنمية الريفية للمناطق المهمشة لهدف خلق مناصب شغل ومن ثم استقرار السكان بمناطقهم الريفية من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية استقطابها لليد العاملة حتى من خارج حدودها.

4.واقع التنمية في ولاية سوق أهراس

يمكن الإلمام بواقع التنمية في ولاية سوق أهراس من خلال التعرف على العناصر التالية:

أ.الزراعة: ترتفع مساحة الأراضي الزراعية في ولاية سوق أهراس، حيث بلغت مساحتها 311492 هكتار (مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سوق أهراس 2012)أي ما يعادل 71.44% من إجمالي

مساحة الولاية، لكن توزعها كان متباين من منطقة إلى أخرى حيث يزيد في منطقتي الهضاب العليا الزراعية والهضاب العليا الرعوية، بالمقابل ينخفض في المناطق الجبلية التلية. علما أن المساحة المستغلة منها فعليا تقدر ب 253606 هكتار (مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سوق أهراس 2012). أي ما يعادل 81.41% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية.

مما سبق يتبين أن ولاية سوق أهراس هي ولاية فلاحية بالدرجة الأولى لذلك من الضروري تكثيف الجهود لتنمية هذا القطاع من أجل مساعدة السكان على استقرارهم بمناطقهم من جهة والمساهمة في النهوض بالمنتوج الفلاحي المحلي من جهة أخرى.

ب.الصناعة: تعتبر الصناعة من النشاطات الحديثة في ولاية سوق أهراس حيث نشأت مع بداية السبعينيات من القرن الماضين، حيث بلغ عدد الوحدات الصناعية بها 27 وحدة صناعية منها خمس وحدات تابعة للقطاع العام و22 وحدة تابعة للقطاع الخاص. كما تحتوي الولاية على منطقة صناعية واحدة توجد تحديدا بمدينة سوق أهراس (مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سوق أهراس 2012).

يتبين مما سبق أن قطاع الصناعة لا يزال حديثا في ولاية سوق أهراس، حيث لا يمكنه النهوض باقتصاد الولاية إلا إذا تمت تنميته بشكل عقلاني يتماشى مع الإمكانيات المتوفرة.

ج.السياحة: يعتبر قطاع السياحة في ولاية سوق أهراس من بين أهم المقومات التي تزخر بها الولاية، حيث تساهم العوامل الطبيعية و التاريخية وكذلك الثقافية في تكوين مواقع سياحية هامة يمكنها أن تستقطب عدد هائل من السياح إذا تم تثمينها والاهتمام بها ومن بينها ما يلي:

- المواقع الأثرية التي خلفها الغزاة والمستعمرين على مر الزمن كالآثار الرومانية، والبيزانطية والوندالية إضافة إلى عدد من القلاع التي خلفوها على قمم التلال والجبال.
- مواقع طبيعية خاصة في الإقليم الشمالي للولاية الذي يزخر بالطابع الجبلي المكسو بالغابات الكثيفة، حيث يمكنها أن تكون مناطق سياحية جبلية ترفيهية.

يتبين مما سبق أن ولاية سوق أهراس تحتوي على مؤهلات سياحية ضخمة من الضروري استغلالها عن طريق تثمينها وتنميتها بتوجيه مشاريع تنموية سياحية لها وذلك من أجل:

- النهوض باقتصاد الولاية من خلال استقطاب السياح من مختلف أرجاء الوطن بل ربما حتى من خارجه.
- التأثير الإيجابي على مستوى الإقليم المجاور لها سواء الولايات الجزائرية المجاورة لها، أو حتى الولايات والمدن التونسية المتاخمة لحدودها الشرقية مثل مدينة ساقية سيدي يوسف.

II. تشخيص الوضع القائم لحالة الدراسة "ساقية سدي يوسف"

يتطلب معرفة واقع بلدية ساقية سيدي يوسف التونسية تحديد الإطار الجغرافي لها مع تقييم وضع التنمية فيها، كما تبينه العناصر التالية:

1.موقع ساقية سيدي يوسف في الإقليم التونسي

تقع ولاية الكاف في الإقليم الشمالي الغربي التونسي تمتد على مساحة تقدر بـ 5081كم^2 ، نشأت سنة 1956. يحدها من الشمال والشرق والغرب ثلاث ولايات تونسية هي على التوالي: جندوبة، سليانة والقصرين، أما من الناحية الغربية فهي متاخمة للحدود الجزائرية على امتداد بلغ طوله 127كم.

تنقسم الولاية إلى 12 بلدية كما يبينه الشكل رقم (04) من بينها بلدية ساقية سيدي يوسف الواقعة شمال غرب الولاية والمتاخمة للحدود الجزائرية وبالتحديد ولاية سوق أهراس، تبلغ مساحتها 73131 هكتار (المعهد التونسي للإحصاء، ولاية الكاف بالأرقام 2011) .

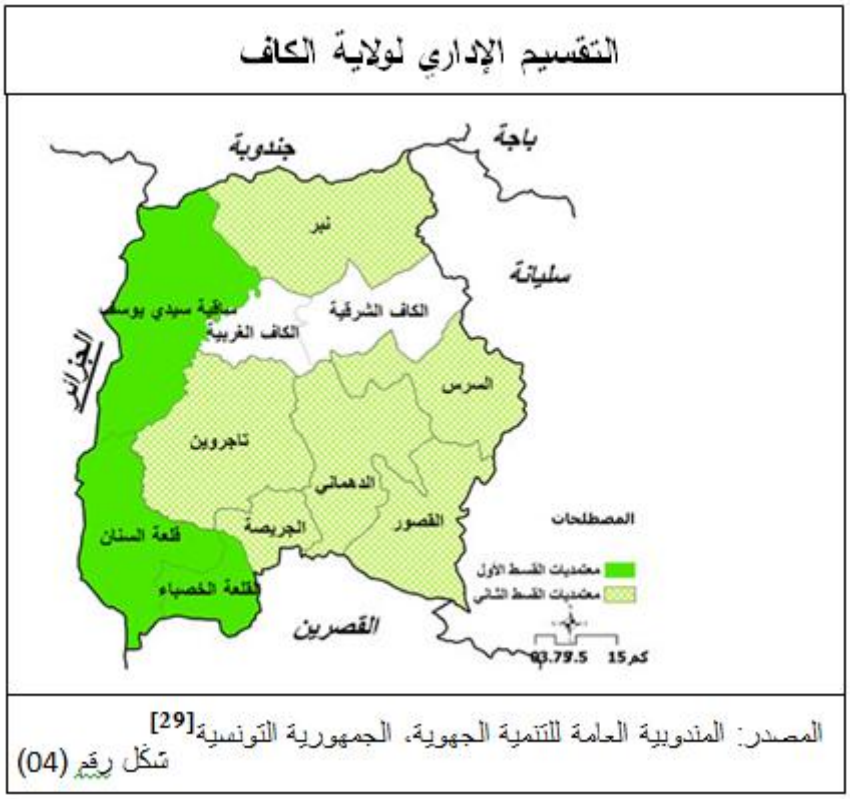

المصدر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية، الجمهورية التونسية[29]

شكل رقم (04)

يتبين مما سبق أن بلدية ساقية سيدي يوسف تحتل موقعا استراتيجيا في التراب التونسي تتجاور من الناحية الشرقية لها مع ولاية سوق أهراس الجزائرية حيث تربطهما علاقات وطيدة خاصة منها التاريخية هذا ما يمكن أن يخلق دور ديناميكي في الشراكة والتعاون بين الجزائر وتونس.

2.السكان

بلغ عدد سكان بلدية ساقية سيدي يوسف 20185 نسمة سنة 2009 يتوزع بشكل غير متوازن عبر مختلف مناطق البلدية، حيث بلغ عدده في المناطق الحضرية 6335 نسمة ما يعادل 31.38% من إجمالي سكان

الولاية، وهي نسبة ضعيفة إذا ما قورنت بعدد سكان المناطق الريفية التي بلغت 13850 نسمة ما يعادل68.61% من إجمالي سكان البلدية (المعهد التونسي للإحصاء، ولاية الكاف بالأرقام 2011).

3. واقع التنمية في بلدية ساقية سيدي يوسف

يمكن الإلمام بواقع التنمية في بلدية ساقية سيدي يوسف من خلال التعرف على العناصر التالية:

أ.الزراعة: تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعية في ساقية سيدي يوسف 35191هكتار، أي ما يعادل 48.12% من إجمالي مساحة البلدية، بالمقابل انخفضت مساحة الأراضي غير الصالحة للزراعة إلى 1300 هكتار فقط بما يعادل 1.77% من المساحة الإجمالية للبلدية.

بالمقابل بلغت مساحة الغابات 32640 هكتار بما يعادل 44.63 % من إجمالي مساحة البلدية، حيث تمثلت أغلبها في أشجار الصنوبر. فيما كان نصيب المراعي لا يتجاوز 5.5% إجمالي مساحة البلدية أي ما يعادل 4000 هكتار (المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية التونسية سنة 2011).

يمكن القول أن نصف مساحة بلدية ساقية سيدي يوسف هي أراضي صالحة للزراعة ولذلك فقد خصصت للزراعات الكبرى والأشجار المثمرة. أما ما يقارب النصف الثاني من أراضيها تغطيها غابات كثيفة. ومن ثم فهي بلدية تتمتع بمؤهلات زراعية لا بأس بها يمكن استغلالها في تحريك العجلة التنموية في هذه المنطقة.

ب.الصناعة: بلغ عدد المؤسسات الصناعية ببلدية ساقية سيدي يوسف 02 من مجموع 59 مؤسسة لكامل الولاية منها مؤسسة خاصة بالصناعات الميكانيكية من مجموع خمس مؤسسات قائمة بالولاية، إضافة إلى مؤسسة أخرى خاصة بمختلف الصناعات من مجموع 4 مؤسسات قائمة بالولاية. حيث تغطي استثمار صناعي يقدر ب 2.300 ألف دينار من مجموع 196.426ألف دينار لكامل الولاية.

يتبين أن قطاع الصناعة لا يزال فتيا ببلدية ساقية سيدي يوسف يحتاج إلى توجيه وخلق برامج تنموية محلية تتماشى مع إمكانيات المنطقة.

ج.السياحة: تساهم العوامل التاريخية والطبيعية في تكوين مواقع ومعالم سياحية هامة ببلدية ساقية سيدي يوسف يمكنها أن تستقطب عدد هائل من السياح إذا تم تثمينها والاهتمام بها من بينها ما يلي:

- النصب التذكاري الذي تم بناؤه تخليدا لأحداث 8 فيفري 1958 والتي امتزجت فيها دماء الشهداء التونسيين والجزائريين في ملحمة نضالية ضد المستعمر الفرنسي.
- مواقع جبلية مغطاة بغابات كثيفة حيث يمكنها أن تكون مناطق سياحية جبلية ترفيهية.

يتبين مما سبق أن بلدية ساقية سيدي يوسف تحتوي على مؤهلات سياحية لا بأس بها ساهمت في بروزها عوامل طبيعية وتاريخية، يمكنها النهوض باقتصاد البلدية إذا تم تثمينها عن طريق توجيه مشاريع تنموية سياحية إليها.

المحور الثالث: نحو المزيد من التعاون المشترك بين الإقليمين:

يتطلب تفعيل الدور التنموي للأقاليم في كل من حالتي الدراسة ولاية سوق أهراس الجزائرية وبلدية ساقية سيدي يوسف التونسية العديد من الإجراءات، خاصة أن المناطق الحدودية بعيدة عن السلطة المركزية

وبالتالي البرامج التنموية لا تشملها مما يجعلها تعاني العديد من المشاكل والصعوبات المضاعفة مقارنة بالمناطق الأخرى، ومن ثم فإن الحلول تكون مركبة ومعقدة أحيانا.

ا.البدائل المقترحة حول آفاق التنمية في حالتي الدراسة:

يعاني صانع القرار من قلة البدائل إلا أن الاقتراحات المقدمة في هذه الدراسة هي بدائل ممكنة ومتاحة حسب اعتقادنا، حيث سيتم اقتراح سلسلة من البدائل حول آفاق تنمية المناطق الحدودية لحالتي الدراسة: ولاية سوق أهراس الجزائرية وبلدية ساقية سيدي يوسف التونسية، لهدف الارتقاء بجودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فيها وتحقيق التوازن بين مجالاتها، وذلك بمحاولة إيجاد حلول عقلانية للمشاكل والنقائص القائمة في تلك المناطق مع تثمين المؤهلات التي تميزها، ومن أجل ذلك سيتم الانطلاق من ثلاث بدائل رئيسية محتملة تتمثل فيما يلي:

1. **البديل الأول: استمرار نفس المشاكل وغياب الحلول الواقعية:**

بمعنى استمرار نفس المشاكل بالمناطق الحدودية وبقائها كما هي وعدم إحداث أي تغييرات على مستوى السياسات التنموية المنتهجة من طرف الدولة في هذه المناطق والاعتراف بالأمر الواقع. إذ تبقى المناطق مهمشة وفقيرة في ظل ابتعادها عن مركز القرار.

وقبل اختيار هذا البديل يجب التعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية له والمتمثلة فيما يلي:

أ.الإيجابيات: تفادي تكاليف مادية وبشرية معتبرة تتطلب دراسات معمقة لتنمية هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحتى ثقافيا من خلال اعتبار الإقليم منطقة واحدة، أين سهولة التنقل والاتصال وتوفر العمالة في ظل مقاربة تنموية مشتركة.

ب.السلبيات:

- يدل عدم التفكير في تنمية المناطق الحدودية على قلة بعد النظر، وينتج عنه تكرار نفس الأخطاء واستمرار نفس المشاكل بهذه المناطق.
- يعبر هذا الخيار عن فشل وعجز السياسة التنموية من طرف الدولة في المناطق الحدودية.

2. **البديل الثاني: الاتجاه نحو مقاربة مشتركة للتعاون بين الأقاليم لحالتي الدراسة:**

تقوم المقاربة التنموية للتعاون بين الأقاليم لحالتي الدراسة المتمثلة في ولاية سوق أهراس الجزائرية وبلدية ساقية سيدي يوسف التونسية، من خلال إحداث إصلاحات معمقة تخص الجانب التنموي لهذه المناطق سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية، مع تثمين ورد الاعتبار لكل المؤهلات القائمة بهذه المناطق، من خلال التوجه نحو لا مركزية القرار مع إشراك المجتمع المدني في ذلك. يقوم هذا البديل على مفهوم الانتشار(Ramification) وفق مقاربة وظيفية (Functionalist Approach) أين النجاح في قطاعي السياحة والفلاحة يؤذي إلى الانتشار إلى قطاعات أخرى.

وقبل اختيار هذا البديل يجب التعرف على الجوانب الإيجابية والسلبية له والمتمثلة فيما يلي:

أ.الإيجابيات

- يمثل حل أوسط يتماشى مع التطورات والسياسات المعمول بها عالميا.
- تفادي استمرار نفس المشاكل والنقائص القائمة بهذه المناطق التي تعاني منها في وقت الراهن.
- تثمين و رد الاعتبار للمؤهلات الموجودة بهذه المناطق واستصلاحها.

ب.السلبيات

يحتاج هذا الخيار إلى وضع استراتيجيات عقلانية معمقة تتطلب تكاليف مادية معتبرة، إضافة لقدرات بشرية ذات كفاءة عالية من إطارات وخبراء محليين ودوليين إن تطلب الأمر.

3.البديل الثالث: الاستمرار في مقاطعة السياسات التنموية المشتركة للتعاون بين الأقاليم

يعتبر هذا البديل راديكاليا بمعنى تفاقم المشاكل من تهديدات إجرامية ومخدرات وإرهاب وفشل كل السياسات التنموية المشتركة للتعاون بين الأقاليم، ومنطقيا هذا البديل غير وارد لأن التنمية الحدودية حتمية. والتوجه نحو تصدير الغاز الجزائري لهذه المنطقة كمنطلق للتنمية المستدامة.

يتبين مما سبق أن البديل الثاني المقترح كاستراتيجية جديدة تشمل عدة أبعاد هو الأنسب في هذه الدراسة لأن سلبياته أقل من إيجابياته، كما أنه حل أوسط ومعقول يمكن تحقيقه بتكثيف الجهود وبذلك سيتم الاعتماد عليه في تحقيق الإصلاحات التنموية على مستوى المناطق الحدودية، وفق مقاربة تزاوج بين الجانب النظري لهذه الدراسة والواقع الفعلي لهذه المناطق.

II.الحلول و الاقتراحات

يكون تحقيق سياسات تنموية مشتركة للتعاون بين الأقاليم باختيار البديل الثاني كما سبق ذكره من خلال اعتباره ممكن ومتاح في هذه الدراسة كما يلي:

1. تحريك العجلة التنموية في الأقاليم والمناطق الحدودية: بخلق وتأسيس برامج تنموية محلية وفق ضوابط الاستدامة بمساهمة فواعل حكومية وغير حكومية كما يلي:

- **تكثيف الجهود لتنمية القطاع الفلاحي** من أجل مساعدة السكان على استقرارهم بمناطقهم من جهة والمساهمة في النهوض بالمنتوج الفلاحي المحلي من جهة أخرى بما أن حالتي الدراسة هي مناطق فلاحية بالدرجة الأولى.
- **تركيز الاهتمام بمشاريع التنمية الريفية** للمناطق الحدودية المهمشة لهدف خلق مناصب شغل ومن ثم استقرار السكان بمناطقهم الريفية من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية استقطابها لليد العاملة حتى من خارج حدودها.
- **استغلال المؤهلات السياحية الضخمة** الموجودة في المناطق الحدودية عن طريق تثمينها وتنميتها بتوجيه مشاريع تنموية سياحية لها بإمكانها استقطاب السياح إليها والنهوض باقتصاد هذه المناطق.
- **مراجعة دورية سنوية لنمو السكان** من خلال عدد المواليد والوفيات وعقود الزواج في حالتي الدراسة.

2.إعادة الاعتبار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمناطق الحدودية: بتطبيق استراتيجيات مناسبة لطاقات وقدرات هذه المناطق، والتوجه نحو اللامركزية في تخطيط البرامج التنموية وتسيير الولايات والبلديات. (بموجب قانون الولاية والبلدية 2010 للتدقيق) لأنها تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية.

3.خلق حركية تنموية بالأقاليم والمناطق الحدودية: من خلال فك العزلة فيها، والنهوض بالاقتصاد الوطني والإقليمي فيها، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان نجاحات أكثر كما أثبتته تجارب الدول المتقدمة والبارزة في التنمية الحدودية.

4.تنمية المناطق الحدودية بخلق التوازن الإقليمي: بخلق وتأسيس برامج شراكة جزائرية تونسية في عدة ميادين مثل السياحة والزراعة، والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أي التوجه نحو الربط بين الأقاليم الحدودية كمقاربة تنموية مشتركة تقود إلى مراجعة المفاهيم والمقاربات المفسرة لواقع التنمية الحدودية والمشاكل التي تعاني منها واقتراح الحلول.

الخاتمة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تقوم على توجهين وفق نقاش نظري وميداني في آن واحد، والمقاربة التنموية المشتركة للتعاون بين الأقاليم والمناطق الحدودية كاستراتيجية تنموية لصناع القرار في البلدين الجزائر وتونس هي من بين المواضيع الشائكة والمعقدة جدا، لما لها من انعكاسات مباشرة على تنمية تلك المناطق والأقاليم من جهة، والعلاقات الجوارية بين الدول من جهة أخرى في ظل البحث عن تنمية مستدامة وحوكمة محلية مشتركة.

أظهرت نتائج الدراسة احتلال حالتي الدراسة والمتمثلة في ولاية سوق أهراس الجزائرية وبلدية ساقية سيدي يوسف التونسية موقعا استراتيجيا في الترابين الجزائري -التونسي حيث تتجاور جغرافيا مع بعضهما البعض، وتربطهما علاقات تاريخية وطيدة زادت من قوة العلاقة الاجتماعية بين الشعبين إذن هذا ما يمكن أن يخلق دور ديناميكي في الشراكة والتعاون بين الجزائر وتونس.

وجاءت أهم الاقتراحات تنص على تطبيق المزيد من الحوكمة المحلية أين العمل على المزيد من التنمية اللامركزية بين حالتي الدراسة (اتفاقيات تفاهم)، إضافة إلى تثمين العمل التشاركي في قطاعي السياحة والزراعة مع خلق نوع من الاعتماد المتبادل وتجاوز مرحلة التعاون، فجاءت النتائج على مستوى نظري أين أصبح مفهوم التنمية المستدامة مرتبط بتنمية الأقاليم. أما على المستوى الميداني فتنمية الأقاليم جوهرها قطاع الزراعة والسياحة. أما النتيجة الثالثة مرتبطة بالآفاق وحتمية التعاون للوصول إلى الاعتماد المتبادل بين البلدين.

وأخيرا يبقى فتح ميدان البحث مفتوح يمكن تناوله بالتفصيل والتوسع فيه من قبل المتخصصين بجامعة سوق أهراس.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. العايب، عبد الرحمان. (2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف .

2. جعفر أنس، قاسم.(1993). أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
3. حساني، حسن. طرشي، محمد (يومي 17/16 نوفمبر 2016). أي دور للتأمين في المساهمة في تنمية المناطق الحدودية؟، الملتقى الدولي الأول حول تنمية وتطوير المناطق الحدودية: واقع وآفاق، جامعة محمد الشرف مساعدية سوق أهراس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالاشتراك مع مخبر البحوث والدراسات الإقتصادية. ص ص 1-15.
4. خالد مصطفى، قاسم.(2007).إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. القاهرة: جامعة الدول العربية.
5. خليفة، عادل. (1996).اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية. لبنان: دار المنهل اللبناني.
6. شامي، دبيان. وآخرون.1990) قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر.
7. صالحي، صاح. (2006). المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. القاهرة: دار الفجر للنشر.
8. صفوح، الأخرس. (1985). السكان والتنمية وأهمية الرقم الإحصائي. دمشق: وزارة الثقافة والارشاد القومي.
9. عبيد، لخضر. (1986). المجموعات المحلية في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
10. علي محمد، دياب.(2012). مفهوما الإقليم وعلم الأقاليم "من منظور جغرافي بشري. مجلة جامعة دمشق ، المجلد 28، العدد الثاني، ص ص. 457-458.
11. غريب، أحمد. (أكتوبر 2010). أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد04 جامعة المدية، ص3.
12. مأمون أحمد، محمد نور (جمادي الآخر 1433 هـ)، التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد 361، ص. ص 57-62.التعداد العام للسكان والسكن 2008.
13. محمد طسطاس، (2008). السكان والتنمية في ولاية سوق أهراس وانعكاس تأثيرها على المجال. أطروحة دكتوراه دولة في التهيئة الإقليمية.جامعة منتوري قسنطينة.
14. المعهد التونسي للإحصاء، ولاية الكاف بالأرقام لسنة 2011.
15. المعهد التونسي للإحصاء، ولاية الكاف بالأرقام لسنة 2011.
16. المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية التونسية سنة 2011.
17. المندوبية العامة للتنمية الجهوية، الجمهورية التونسية، www.cdgr.nat.tn/ar/index.php?rub=260&srub=318&art=492
18. مصلحة الإحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سوق أهراس 2012.

باللغة الأجنبية:

1. Montalieu, Thierry.(2001). Economie du développement. France : Editions Bréal.